الأنباء
الاربعاء 13 يناير 2016

العبيدي: افتتحنا 26 مشروعاً صحياً إضافة إلى افتتاح مستشفى الرازي الجديد و التحقيقات في الأخطاء الطبية عددها متقارب من 2011 ولم تزد في عهدي

د.علي العبيدي متحدثا

د.علي العبيدي يرد على محاور الاستجواب

د. العبيدي مفندا المحاور

تتمة المنشور ص 11

بعد ذلك لم يأخذ موافقة ديوان المحاسبة لأنه يعرف ان الديوان سيوقفه، لكنه تحايل على الجهات الرقابية وهذا التضليل الذي مارسه.

كتاب الوكيل وبتعليمات من الوزير يخاطب رئيس المكتب الصحي في اميركا يطلب منه توقيع العقد، وعندما رفض رئيس المكتب الصحي لأنه اصر على موافقة ديوان المحاسبة وقعوا العقد في الكويت، وكأنه يقول لرئيس المكتب الصحي «غصب عليك»، وقال له الوكيل وتم توقيع العقد في الكويت وبتعليمات مباشرة من الوزير.

رئيس المكتب الصحي يقول لهم هناك مخالفة لديوان المحاسبة ويتحدونه ويوقعونه في الكويت.

ومع كل هذا التضليل كتاب من الوكيل الى رئيس المكتب الصحي يقول فيه: لا مانع من السماح للشركة بالتمديد للمرضى! اذا كانت فاتورة المريض اقل من 150 الف دولار، ويمدد للمرضى من دون الرجوع للمكتب الصحي ومن دون الرجوع الى لجنة العلاج بالخارج، والمرضى اقل من 150 الف دولار هم مرضى علاج طبيعي، فكيف لشركة تأمين للتدقيق على الفواتير ان تمدد للمرضى؟! فكان من الاولى بك وانت طبيب ان تعترض على التجاوز وان تمدد للمرضى الذين مبلغهم فوق الـ 150 الف دولار فهم من اصحاب امراض السرطان وزراعة الكلى وامراض الكبد، أليس هؤلاء اولى؟ هذه شبهة الفساد، ولو كانت هناك ذرة عنده من تحمل المسؤولية ما كان استمر على هذا الكرسي الا ان حب الكرسي لديه اولى.

اين حرمة المال العام؟ اين البر بالقسم؟ واي دستور واي قانون؟ هل هذا حفاظك على المال العام؟

الوزير تحايل على لجنة المناقصات والفتوى والتشريع في نسبة عقد الشركة وأصلا لا يعترف هو بديوان المحاسبة.

رئيس المكتب الصحي لا يعرف اي نسبة يطبقها هل الـ 25٪ ام الـ 27٪؟ ومع الاسف كتاب الوكيل يؤكد بتعليمات من الوزير ان النسبة 27٪ مع انه ضلل الجهات الرقابية وقال لهم ان النسبة 25٪.

والطامة الكبرى المادة التي استند اليها الوزير في تضليل رئيس المكتب الصحي، وهي المادة 64 من القانون رقم 1964/37 فأين الامانة؟ لأن المادة في وادي والواقع في واد آخر، فالمادة تقول: لا يجوز تعديل المناقصة الا بعد موافقة لجنة المناقصات المركزية، كما انها تتعلق بالاوامر التغييرية، واعتقد ان وكيل الوزراء للشؤون القانونية هو من ورّط الوزير في هذا الامر، بالاضافة الى غرامة اضافية 9٪ ان لم يتم تسديد الفواتير في وقتها.

الوزير بدلا من تقليل نسبة الخصم زودها الى 27٪، وغير ذلك بعث رئيس المكتب الصحي يقول لهم ان شركة «اتنا» ترفض تزويدنا بالفواتير الاصلية، اذن العملية من الاساس تنفيع.

الفواتير الاصلية هي التي تخرج من المستشفى، اما الفواتير الالكترونية هي التي تنشئها الشركة وتضع المبلغ بكيفها، وما ادراني ان مبلغها صحيح؟

انظروا للعب، انظروا الى اين وصلنا، المال العام امانة برقابنا، وزارة الصحة في عهد العبيدي بها فساد ولم يمر عهد على الصحة به تجاوزات مثل ما مر في عهد العبيدي بالتجاوزات والفساد، ورئيس المكتب

وزير الصحة: أدخلنا برامج متطورة في الكشف المبكر عن الأمراض

تعودت على تحمل المسؤولية كاملة

قصصنا الحق من أنفسنا وأحلنا المتجاوزين للنيابة

الكويت تقع في المنطقة الخضراء والمعدلات الطبيعية بشأن الأخطاء الطبية

الطبيب غير مسؤول عن الحالة التي يصل إليها المريض إذا تبين أنه بذل العناية اللازمة

خدمتي لأهل الكويت شرف لأعضاء الوزارة جميعهم

كذلك يطلب موافقة ديوان المحاسبة على اعتماد الفواتير الالكترونية. هذه القضية «داو» ثانية لأن الوزير تمادى وتجرأ على كسر القوانين.

والوكيل يرد على كتاب رئيس المكتب الصحي يقول له: تم اخذ موافقة الجهات الرقابية، وهذا في عهد الوزير العبيدي فقط، ولم يتجرأ وزير قبله ولن يتجرأ وزير بعده بفعل مثل هذا الفعل.

الوكيل ايضا يضلل رئيس المكتب الصحي يقول له: تم اخذ موافقة الجهات الرقابية وهي الشركة نفسها قالت انها لن تستطيع تقديم الفواتير الاصلية على الرغم من ان العقد اصلا وفقا لقول الوزير بأنه عقد من دون التزام مادي الوزير العبيدي ألغى دور المكتب الصحي في أميركا وكذلك عيّن رئيس مكتب على هواه بعدما عاقب رئيس المكتب الصحي الذي رفض توقيع العقد إلا بموافقة ديوان المحاسبة.

تنفيع واضح من هذا العقد، فمن المستفيد منها؟ وأين البر بالقسم؟ وأين المحافظة على المال العام؟ اين الذود عن الحريات وأموال الشعب؟! لو عنده ذرة لا يجلس على الكرسي مرة اخرى.

كل ذلك لكي يتهرب الوزير من قيمة الـ 100 ألف دينار حتى لا يذهب الى ديوان المحاسبة.

رئيس المكتب الصحي الجديد من ملاحظاته انه «يتم الحصول على الفواتير من مصدر واحد هو شركة التأمين (إتنا) ولا يوجد مصدر ثان يعطي الفاتورة، من يحاسب هذه الشركة؟ فمن الممكن ان تضع الشركة مبالغ على كيفها.

هل هذا الحفاظ على المال العام؟! هذا هدر للمال العام، هذا تبذير، وأتحداه أن يرد على هذا البند.

هذا الفساد سترونه في القضايا الأخرى وهو فساد مخطط والتواريخ واحدة ومتلاحقة، حتى في الإجابات عن أسئلة النواب يضللهم. هل ليس من المفترض على الحكومة ان تحاسب الوزير على أعماله؟! سمو الرئيس لا يقبل بهذه الأمور، وبعض الإخوة طلبوا المستندات وهاهي المستندات موجودة.

● شبهة التنفيع في شركة «ياكو»

الشركة تقول ان لها مطالبة مالية بغرامة بـ 22 مليون دينار، فهل يعقل ان الغرامة بنفس قيمة العقد؟ وهو نفس قيمة العقد. في 2011 طالبت ياكو في 2011/6/12 بمبلغ 11 مليونا و330 ألفا، فهذا أمر تغييري فوق العقد وفوق مبلغه، انظروا الى الجرأة والطامة الكبرى انه في 2011/11/26 قالت الإدارة القانونية انه لابد من الرجوع الى ديوان المحاسبة وتم التأكد من الفتوى والتشريع ورفضت التعويض وقالت ليس لها الحق في هذا التعويض.

عبداللطيف السهلي عندما علم بالموضوع حرمنة لم يوافق عليه و22 مليون هو امر تغييري 100٪ وبدلا من المطالبة بحقوق الوزارة لم يلجأ الوزير لديوان المحاسبة وهناك 32 مليون حق للوزارة ومطالبة الشركة فوق العقد، وخالد عبدالغني ضحى بالمنصب وقال لا يمكن ان نقبل وكنا نتأمل وزارة المالية تسأل عن العقد والمطالبة، والوزير شكل لجنة من دون ان يكون بها السهلي قبل انتهاء العقد بأسبوع، وأكد على رغبة عمل «مقاصة» وشاهدوا اللعب والخطة المنهجة وللحرمنة وقبل ان ينتهي العقد بفترة بسيطة طالب بالعقد، وواضح لا توجد أمانة، وكيف تجرؤ شركة بالمطالبة؟ وواضح ان هناك عمولات تدفع وان هناك مستفيدين وأي أمانة تعرفونها؟

● البند الثالث من المحور الرابع «شركة مملوكة للوزير»

وأين الثقة التي وضعها بك رئيس الوزراء وأنت تنفع نفسك؟ وهل يعقل أطلع من الشركة وخلال شهر واحد ترسى عليها 3 مناقصات وبتاريخ 1/9 قامت بتجديد عقد الشركة واليوم ما في مستحي وقام ينفع نفسه وريحتك فاحت مو لهالدرجة استغلال المنصب ورسى علي شركته دواء «القمل» وبالسابق الكمية يأخذونها بـ 7,5 والسعر لشركة الوزير أضعاف 5 مرات وبدأ الوزير بالعمولات واليوم التنفيع مباشر وأصبح دواء «القمل» يتوافر بصيدليات الحوادث توهق بالكمية يبي يصرفها وقام بتوزيعه على وزارة التربية وطلب الوزير 100 ألف، وبعد انتشار الموضوع توفق الوزير، وعلى نفس الشركة وبالتعاقد المباشر توريد حاويات لمنع روائح مخلفات المرضى الجراحية بقيمة لا تمكنه من الذهاب الى ديوان المحاسبة وكذلك ترسية 25 سريرا متحركا بالأمر المباشر ومن المستفيد من بقاء العبيدي؟ وكذلك قام بتضليلنا بالرد على الأسئلة، والهدف من الاستجواب تحقيق المصلحة العامة وما يحصل بوزارة الصحة تنمية جيوب وتنفيع، وأنت يالوزير المفروض تروح النيابة ومحاكمة الوزراء، وأين نحن اليوم من المحاسبة وجميع القضايا العبيدي متورط فيها؟ والوزير كان موظفا بشركة ويتسلم 2000 دينار في شركة تحصل الأموال كاش وبعض الشركات توزع بيوتا بلندن وشقق في مصر.

وكذلك دكتور مزيف يعمل بالمستشفى الأميري وكيف يتم اختراق الجسم الطبي وهذا شخص اخترق الجسم الطبي والممرضون كذلك يعلمون من هو الدكتور واعتراف الأطباء بالنيابة يقولون دخل غرفة العمليات وهذا الأمر خطير، وهو لو كان يملك ذرة من الشجاعة والجرأة لتحمل المسؤولية واستقال ولم يستقل بسبب حبه وتشبثه بالكرسي واقول لا وفى ولا كفى ولا اكتفى وكيف نسمح بهذا الأمر؟

الأخطاء الطبية

بعض المستشفيات أصبحت حقول تجارب وسعود العازمي ذهب للمستشفى بسبب خدران باليد وبعدها توفي والدكتور تحت التجربة والمفروض يكون تحت استشاري والوزير وعد أسرة المتوفي بأخذ الحق والدكتور كان قد غادر البلاد. والوزير من كثر البلاوي اللي عنده قاعد يدفع وكذلك المواطن الفجي وخالد الخالدي الدكتور قام بشق بطن المريض ليرى صديدا وتسمما أدى إلى وفاة، وهناك حالة علي بوعباس دخل مستشفى الفروانية وقال الطبيب المناول بينتهي دوامه بعد عشر دقائق اعمل أشعة وبعد تبديل الدكاترة اعطى الدكتور الثاني مسكنا وبعد ثلاثة أيام ذهب لمستشفى الصباح وبعدها تدهورت حالة علي بوعباس واصبح لديه تسمم ودخل لشهر كامل في غيبوبة وهذا الشاب وحيد أبوه وهذه أرواح بشر، والوزير عاقب دكتور بالفروانية وحالة الوفاة

قدمت إلى مجلس الوزراء مشروعاً بقانون بشأن حفظ حقوق المريض تمهيداً لرفعه للمجلس

لم نستطع منع الطبيب المصري صاحب الخطأ الطبي من السفر

مصلحة المواطن الكويتي أهم عندي من أي شيء

لا يجوز الطعن في الذمم المالية لأي شخص

أنا من أوائل الوزراء الذين تقدموا بالذمة المالية

منذ توليت حقيبة الصحة تخارجت من الشركات قانونياً وأخلاقياً

تمت بالصباح والدكتور الثاني هو من قدم استقالته والوزير قدمه كبش فداء، وأهل المريض ذهبوا إلى النيابة ويعتقد انه سيكسب تعاطفا، هل يفعل دكتور أسنان حشوة يتم تحويله إلى قسم جراحة الفم والوجه والفكين والدكتور لم يحصل على الشهادات المطلوبة للترقية وتمت الترقية.

وهذا بسبب الاخطاء الطبية ويقول حتى في أميركا هناك أخطاء طبية وهل يعقل هذا تصريح مسؤول وأحد أقارب الوزير من الدرجة الأولى حينما تعرض لخطأ طبي ارسله للخارج، وهذا هو التلاعب والتزوير وتحول مركز العدان إلى حقل تجارب، ومع الأسف رأس الهرم علامة استفهام والخافي اعظم وبعض الأطباء خايف يقول شيء وكيف نؤمن بأن يبقى الوزير يوما واحدا ونؤمن أن يبقى في الوزارة وصحة المواطنين وعن أي شعب نتحدث عنه ونقول للوزير أين الأمانة والصدق والإبرار بالقسم، ووزير دمر الصحة وأنت طبيب لو في ذرة وانتشرت القضايا واعتقد يجب إقالته وأين الثقة التي اعطيت لك.

● مرزوق الغانم: بالنسبة للشهادات المزورة تتبع أي محور.

● حمدان العازمي: التجاوزات المالية والادارية.

● الرئيس مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة الرئيس مرزوق الغانم الساعة الواحدة و25 دقيقة واستمر المستجوبان في عرض المحاور:

● راكان النصف: تقدمت اليوم باستجوابي لإيماني بتفعيل الدور الرقابي التزاما بالدستور وروحه وبالتدرج النيابي للادوات الدستورية ولم نذهب للاستجواب مباشرة، الوزير قال لي: من فمك أدينك، واليوم لدي كل محور أوراق وهذا الاستجواب اصبح بيد وزير الصحة والاستجواب مبني على أجوبة الوزير على الاسئلة ولن أطيل.

ما جزعت في يوم من الأيام من الدفاع عن وزراء إصلاحيين ولم أتأخر عن محاسبة أي وزير مقصر ومنهم الوزير العبيدي

وزارة الصحة طرحت مناقصة لرعاية المرضى في التشيك وتقدمت شركات لرعاية 50 مريضا في التشيك بشكل شهري وتقدمت الشركات ورست المناقصة على شركة السفير للسياحة والسفر ورأس مالها 15 ألف دينار والممارسة وبعد الترسية خاطبت الوزارة الجهات الرقابية وكان رد الفتوى والتشريع واضحا، بأنه بعد الترسية تضاف عبارة وبنفس الشروط والاسعار، والرجوع إلى ديوان المحاسبة قبل توقيع العقد وهذا في البند الرابع متى ما بلغت النصاب الخاضع لرقابة الديوان. وقامت وزارة الصحة بمخاطبة لجنة المناقصات المركزية وكان دورها واضحا بأن الموافقة مشروطة وتستند على 25 ألف دينار كحد أدنى و85 ألف دينار كحد أعلى وبعدما خاطبوا الفتوى والمناقصات وقع مباشرة عقدا مع شركة السفير وضرب برأي الفتوى عرض الحائط.

الوزارة تعاقدت مع شركة بلا تبيان الاسعار ومنذ أول شهر ثبتت الحد الأعلى 85 ألف دينار على 156 مريضا و450 ألف دينار والشهر الثاني (6) 185 مريضا بمبلغ 450 ألف دينار والثالث (7) 152 مريضا و800 ألف دينار وشهر (8)

البقية ص 13

وزير الصحة: نسعى إلى تسهيل كل الخدمات الطبية خدمة للجميع

أكد وزير الصحة د.علي العبيدي سعي الوزارة الى تسهيل جميع الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين والمقيمين والارتقاء بها ووضع بروتوكولات تحمي حقوق المريض اثناء علاجه في القطاعين الحكومي والخاص.

وقال الوزير العبيدي في تصريح صحافي عقب انتهاء جلسة مجلس الامة العادية امس «انتهينا اليوم (امس) من تفنيد محاور الاستجواب المقدم من النائبين راكان النصف وحمدان العازمي دون تقديم أي ورقة» شاكرا أعضاء المجلس على هذه الثقة الغالية.كما تقدم بالشكر لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لدعمه المتواصل لتنمية القطاع الصحي في البلاد، مشيرا الى ان وزارة الصحة أنجزت الكثير وستواصل الإنجاز في المستقبل. وأعرب كذلك عن شكره لرئيس مجلس الامة مرزوق الغانم لحسن ادارة الجلسة، آملا أن ينتهي هدف الجميع الى مصلحة واحدة هي خدمة الوطن والمواطن.

جانب آخر من جلسة الاستجواب

عيسى الكندري وصالح عاشور

مبارك الحريص واحمد القضيبي

محمد طنا بين النواب